



المجلس التنفيذي
لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،
وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم
المتحدة لخدمات المشاريع

التوزيع: عام
3 تموز/يوليو 2017
لغة النسخة الأصلية:
الإنجليزية

الدورة العادية الثانية لعام 2017
5-11 أيلول/سبتمبر 2017، نيويورك
البند 9 من جدول الأعمال المؤقت
صندوق الأمم المتحدة للسكان – تعهدات التمويل للصندوق

صندوق الأمم المتحدة للسكان

تقرير مساهمات الدول الأعضاء وآخرين في صندوق الأمم المتحدة للسكان وتوقعات الإيرادات لعام
2017 والأعوام اللاحقة

موجز

تم إعداد هذا التقرير استجابةً لمقرري المجلس التنفيذي 99/5 و2000/9 اللذين طالبا المدير التنفيذي بتقديم تقديرات محدثة سنوياً لموارد التمويل المشترك والموارد العادية. تمشيًا مع الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2014-2017 وإستراتيجية تعبئة الموارد بالصندوق (المقرر 18/2016)، يقدم هذا التقرير نظرة إجمالية على الوضع العام للموارد بالصندوق، مع مواصلة العروج على الهدف المهم المتمثل في زيادة الموارد العادية وتأسيس قاعدة موارد مستقرة ومتنوعة ويمكن التنبؤ بها.

في عام 2016، بلغت إيرادات المساهمات في الموارد العادية وموارد التمويل المشترك بصندوق الأمم المتحدة للسكان 833 مليون دولار؛ وهو ما مثل انخفاضاً بنسبة 14 بالمائة عن عام 2015. ويتألف إجمالي هذه الإيرادات من 353 مليون دولار من المساهمات الطوعية في الموارد العادية و480 مليون دولار من المساهمات الطوعية في موارد التمويل المشترك. ومقارنةً بمساهمات عام 2015، انخفضت إيرادات عام 2016 من الموارد العادية بما يعادل 45 مليون دولار (أي 11%)، بينما انخفضت إيرادات موارد التمويل المشترك بما قيمته 94 مليون دولار (أي 16%).

يؤكد صندوق الأمم المتحدة للسكان من جديد، تمشيًا مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 71/243، أن زيادة المساهمات المالية في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ولا سيما الموارد العادية، أمر ضروري في دمج خطة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إجمالاً كاملاً في الأطر والإستراتيجيات الإنمائية الوطنية، كما أن زيادة هذه المساهمات مهمة للغاية في تمكين البلدان من تنفيذ إجراءات المؤتمر لما بعد 2014 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وما زالت المساهمات في الموارد العادية حجر أساس الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في منظومة الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، يدرك صندوق الأمم المتحدة للسكان، تمامًا كما تم تأكيده في قرار الجمعية العامة 71/243 (وفي القرارات السابقة)، أن الموارد الأخرى (بما فيها التمويل المشترك) والتي تأتي من مجموعة متنوعة من المصادر تمثل مكملاً مهمًا لمواردها العادية.

أركان القرار

قد يرغب المجلس التنفيذي في تبني قرار بشأن قضايا التمويل في صندوق الأمم المتحدة للسكان. ويحتوي القسم الخامس من هذا التقرير على أركان هذا القرار.

المحتويات

1. مقدمة 3
2. الموارد العادية وموارد التمويل المشترك 3
 - أ. نظرة إجمالية على إيرادات المساهمات في الموارد العادية 3
 - ب. أهداف المساهمات في الخطة الإستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2018-2021 7
 - ج. نظرة إجمالية على المساهمات في موارد التمويل المشترك 7
 - د. التمويل المواضيعي 10
 - هـ. المساهمات في صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة الإنسانية 13
 - و. المساهمات من القطاع الخاص 14
3. حوار المجلس التنفيذي بشأن قضايا التمويل 14
4. الاستنتاج 18
5. أركان القرار 19

تتاح مرفقات لهذا التقرير على الموقع الإلكتروني للمجلس التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان

- المرفق الأول: إيرادات المساهمات في الموارد العادية بصندوق الأمم المتحدة للسكان لعام 2015 وتقديرات عام 2016، اعتبارًا من 15 أيار/مايو 2016
- المرفق الثاني: الأموال الممنوحة إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام 2015 بصفته وكيلًا إداريًا للبرامج المشتركة في الأمم المتحدة
- المرفق الثالث: المساهمات في موارد التمويل المشترك من البلدان المستفيدة دعمًا لبرامجها الخاصة
- المرفق الرابع: مساهمات القطاع الخاص

1. مقدمة

1. تم إعداد هذا التقرير استجابةً لمقرر المجلس التنفيذي 99/5 و2000/9 اللذين طالبا المدير التنفيذي بتقديم تقديرات محدثة سنويًا لموارد التمويل المشترك والموارد العادية، ومقرر المجلس التنفيذي 2016/18 الذي طالب صندوق الأمم المتحدة للسكان ببحث الحوافز والآليات التي تشجع البلدان المانحة والدول الأعضاء التي بوسعها زيادة مساهمات الموارد العادية وتقديمها من حيث الأولوية على القيام بذلك. ويشمل التقرير أيضًا تحليلًا لفجوات التمويل وآثارها للإطار المتكامل بشأن النتائج.

2. يهدف التقرير إلى تعزيز الحوار بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومجلسه التنفيذي بشأن الوضع العام للموارد في الصندوق، مع مواصلة العروج على الهدف المهم المتمثل في زيادة الموارد العادية وتأسيس قاعدة موارد مستقرة ومتنوعة ويمكن التنبؤ بها. يؤكد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 2016 رقم 71/243 حول استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في منظومة الأمم المتحدة (والقرارات السابقة، بما فيها 62/208 و64/289 و67/226) أن الموارد العادية هي عصب الأنشطة التنفيذية نظرًا لطبيعتها غير المشروطة، ويعرب في هذا الصدد عن قلقه من الانخفاض المتسارع والمستمر في حجم مساهمات الموارد العادية الممنوحة إلى كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على مر الأعوام الأخيرة.

3. في بداية عام 2016، نما إلى علم صندوق الأمم المتحدة للسكان مؤشرات على إمكانية إعادة توجيه الموارد المتلقاة من عدة بلدان مانحة معتادة من أجل التصدي للتحديات والأولويات الجديدة؛ مما يؤثر تأثيرًا مباشرًا على الموارد المتاحة لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك صندوق الأمم المتحدة للسكان. وفي عام 2016، بلغ إجمالي إيرادات المساهمات في الموارد العادية 353 مليون دولار مقارنةً بما قيمته 398 مليون دولار في عام 2015. وظل تقلص قاعدة المانحين لمساهمات الموارد العادية والتقلبات في أسعار الصرف من العوامل المؤثرة في عام 2016. وتبلغ التوقعات الحالية في عام 2017 لإيرادات المساهمات في الموارد العادية 325 مليون دولار مقارنةً بما يعادل 353 مليون دولار في عام 2016.

4. استجابةً لمقرر المجلس التنفيذي 2015/18، يقدم هذا التقرير تحليلًا للفرص والتحديات التي تواجه تمويل الخطة الإستراتيجية، تمسحًا مع إستراتيجية تعبئة الموارد وسعيها إلى استكشاف حوافز وآليات ونوافذ تمويل لتوسيع قاعدة المانحين وتشجيعهم على زيادة المساهمات في الموارد العادية وتقديمها من حيث الأولوية. ويشمل كذلك أهداف إيرادات المساهمات المتوقعة في الخطة الإستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2018-2021.

5. يتضمن التقرير جداول تفصل المساهمات في الموارد العادية وموارد التمويل المشترك بصندوق الأمم المتحدة للسكان، بينما تتوفر بيانات إضافية في المرفقات المتاحة على [الموقع الإلكتروني لصندوق الأمم المتحدة للسكان](#). وتم تقدير أرقام عام 2017 بناءً على المعلومات الواردة والتعهدات والمساهمات المسجلة، اعتبارًا من 15 أيار/مايو 2017. ويعرض التقرير إجمالي الإيرادات السنوية، بما في ذلك المبالغ المحددة في الاتفاقات الموقعة مع الجهات المانحة والتي أُعيرت إيرادات وفقًا لسياسات المحاسبة في صندوق الأمم المتحدة للسكان، بغض النظر عن مدة التنفيذ والجدول الزمني للتسديد. ولا تشمل هذه المساهمات (أ) التحويلات إلى الإيرادات الأخرى لتسديد الرسوم الضريبية و(ب) مرتجعات الجهات المانحة و(ج) استرداد التكلفة غير المباشر.

2. الموارد العادية وموارد التمويل المشترك

أ. نظرة إجمالية على إيرادات المساهمات في الموارد العادية

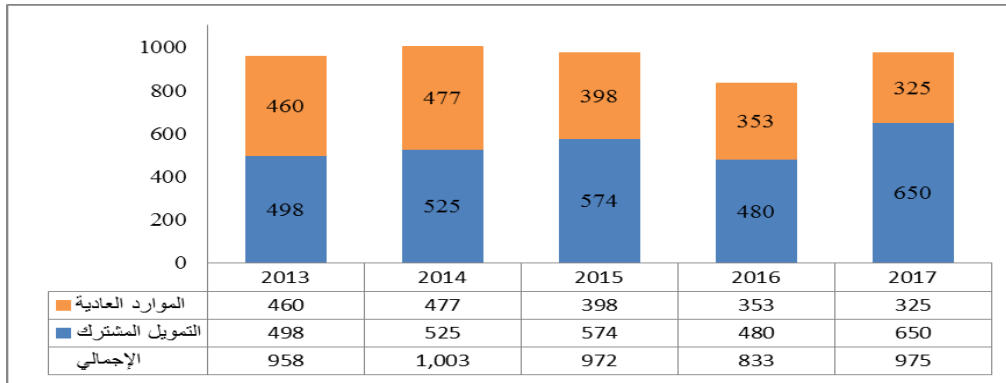
6. في عام 2016، بلغ إجمالي إيرادات المساهمات في الموارد العادية وموارد التمويل المشترك بصندوق الأمم المتحدة للسكان 833 مليون دولار؛ وهو ما مثل انخفاضًا بنسبة 14 بالمائة عن عام 2015 (الجدول 1). ويتألف إجمالي هذه الإيرادات من 353 مليون دولار من المساهمات الطوعية في الموارد العادية و480 مليون دولار من المساهمات الطوعية في موارد التمويل المشترك. ومقارنةً بعام 2015، انخفضت إيرادات المساهمات في الموارد العادية لعام 2016 بما يعادل 45 مليون دولار (أي 11%) بينما انخفضت إيرادات المساهمات في موارد التمويل المشترك بما قيمته 94 مليون دولار (أي 16%). وهذا الانخفاض المتعلق بالموارد العادية نتج بشكل رئيسي من انخفاض مساهمات القليل من كبار المانحين والتقلبات غير المواتية في أسعار صرف العملات الرئيسية مقابل الدولار الأمريكي. أما فيما يتعلق بالتمويل المشترك، فقد شملت قائمة الأسباب الرئيسية للانخفاض التقلبات العالمية والمالية وتغير أولويات الجهات المانحة وتوقيت اتفاقات التمويل المشترك (التي كان من المقرر أن تتحقق في الربع الأخير من عام 2016، ولكن لم يتسنى لها ذلك إلا في بداية عام 2017) وطرائق بعض اتفاقات التمويل المشترك المتعددة السنوات (حيث يُعترف بالإيرادات الإجمالية في بداية السنة الأولى، وتكون دورات الاتفاقات قد انتهت).

7. يستكمل النظرة الإجمالية على إيرادات صندوق الأمم المتحدة للسكان في الجدول 1، المرفق الأول المتاح عبر الإنترنت والذي يقدم معلومات تفصيلية عن إيرادات مساهمات عام 2016، اعتباراً من 31 كانون الأول/ديسمبر 2016، والتعهدات الفعلية والتقديرات المثلى لمساهمات عام 2017 في الموارد العادية بالصندوق، استناداً إلى البيانات المتاحة اعتباراً من 15 أيار/مايو 2017. وتشمل هذه المساهمات ما يلي: (أ) إيرادات المساهمات للفترة 2013-2016؛ و(ب) تعهدات عام 2017 المقطوعة خلال مؤتمر إعلان التبرعات بالأمم المتحدة الذي عُقد بتاريخ 7 تشرين الثاني/نوفمبر من عام 2016 في نيويورك؛ و(ج) المؤشرات الكتابية واللفظية الواردة من الحكومات والتي تؤكد دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام 2017 والأعوام اللاحقة.

الجدول 1:

إيرادات مساهمات صندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2013-2016، اعتباراً من 31 كانون الأول/ديسمبر 2016، وتوقعات عام 2017، اعتباراً من 15 أيار/مايو

(بوحدة المليون دولار)



ملاحظة: تشمل بيانات الفترة من 2013 إلى 2017 المساهمات فقط؛ فهي لا تتضمن الفوائد والدخول الأخرى والمرجعيات من المانحين. ما زالت بيانات عام 2017 عرضة للتغير نظراً لأنه يتم تلقي معلومات من الجهات المانحة طوال العام.

8. فيما يتعلق بأهداف الخطة الإستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان لعام 2016، قام الصندوق بحشد موارد وصل مجموعها إلى 833 مليون دولار. وقلت إيرادات المساهمات في الموارد العادية (التي بلغت 353 مليون دولار) عن الإيرادات المستهدفة (التي تعادل 482 مليون دولار) بما يساوي 129 مليون دولار (أي 27%)؛ في حين قلت إيرادات المساهمات في موارد التمويل المشترك (التي بلغت 480 مليون دولار) عن الإيرادات المستهدفة (التي تعادل 611 مليون دولار) بنسبة 22%.

9. في عام 2017، تبلغ توقعات الإيرادات الإجمالية للمساهمات 975 مليون دولار، منها 325 مليون دولار للموارد العادية و650 مليون دولار لتمويل التمويل المشترك. وبالنظر إلى الانخفاضات الكبيرة التي أعلنها العديد من كبار المانحين، فإن التوقعات الحالية لإيرادات عام 2017 والتي تعادل 325 مليون دولار للموارد العادية تمثل انخفاضاً آخر قدره نحو 28 مليون دولار (أي 8%) مقارنة بالمبلغ المحصل في عام 2016 والذي بلغ 353 مليون دولار؛ ومن المتوقع أن تقل الإيرادات عن هدف الخطة الإستراتيجية لعام 2017 البالغ 486 مليون دولار بمبلغ 161 مليون دولار (أي 33%).

10. وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، تسجل كل إيرادات المساهمات على أساس تراكمي. ويعترف صندوق الأمم المتحدة للسكان بالإيرادات العائدة من اتفاقات التمويل المشترك المتعددة السنوات مقدماً، بغض النظر عن الجدول الزمني للتسديد؛ ما لم تكن هناك أسباب معينة لتأجيل إثبات الإيرادات إلى مرحلة لاحقة. ولكن يرتبط تنفيذ البرنامج بالحصول الفعلي على الموارد، وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية في صندوق الأمم المتحدة للسكان. أما في حالة الموارد العادية، فلن يُسجل المبلغ الكلي لأي مساهمة متعددة السنوات مقدماً لأنه رغم التحديد الحازم لمبلغ الموارد في السنة الأولى، فإن مبلغ السنوات اللاحقة عادةً ما يكون إرشادياً ومرهوناً بشروط متعددة. ولذلك يسجل صندوق الأمم المتحدة للسكان المساهمات على أساس سنوي فور تأكيدات الجهة المانحة كتابياً للمبلغ السنوي، أو عند استلام المبلغ النقدي إذا لم يتوفر هذا التأكيد.

الجدول 2:

المساهمات في الموارد العادية بصندوق الأمم المتحدة للسكان، للفترة 2016-2017

(بوحدة المليون دولار أمريكي)

2017			2016		
القيمة بالدولار الأمريكي	العلة المستخدمة	الجهات المانحة	القيمة بالدولار الأمريكي	العلة المستخدمة	الجهات المانحة
60	545	السويد	59	504	السويد
51	423	النرويج	47	401	النرويج
37	35	هولندا	39	35	هولندا
25	20	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	31	31	الولايات المتحدة الأمريكية
24	169	الدنمارك	28	194	الدنمارك
24	22	ألمانيا	25	20	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
20		فنلندا	24	22	ألمانيا
19		اليابان	20		فنلندا
16	16	سويسرا	19		اليابان
12	16	كندا	16	16	سويسرا
37		دول أخرى	45		دول أخرى
325		الإجمالي	353		الإجمالي

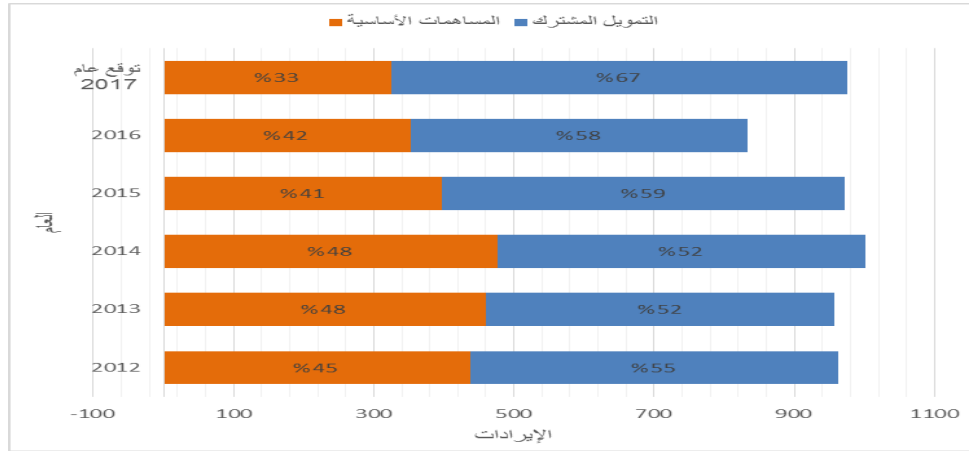
ملاحظة: تم إعداد توقعات عام 2017 اعتبارًا من 15 أيار/مايو بناءً على التعهدات التي وقّعت عليها الجهات المانحة والمؤشرات والاتجاهات السابقة المتعلقة بها. ولا يزال هذا خاضعًا للتغيير مع توفر المزيد من المعلومات من الجهات المانحة.

11. في عام 2016، قدّمت 123 حكومة مانحة مساهمات في الموارد العادية (كان عددها 133 في عام 2015). وجدير بالذكر أن المساهمات في الموارد العادية لعام 2016 خضعت لزيادة من خمس بلدان ضمن لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (وهي فرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والسويد) وثمانية من البلدان المستفيدة من البرامج (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وليسوتو وباكستان وجنوب أفريقيا وتايلند وأوغندا) وبلد لا ينتمي إلى لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وهي إسرائيل. وخلافًا لعام 2015، قدّمت عشر من الدول الأعضاء تعهدات في عام 2016؛ وهي الأرجنتين وبوليفيا والغالون وإندونيسيا وملاوي ولايات مايكرونزيا المتحدة وقطر وسلوفاكيا والأوروغواي وفانواتو. وتم تسجيل الزيادات بالعملة الفعلية التي تم تلقي وتسديد التعهدات بها.

12. يواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعوة إلى زيادة المساهمات في الموارد العادية الواردة من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وغيرهم من المانحين، بما في ذلك البلدان المستفيدة من البرامج والقطاع الخاص والمؤسسات الخاصة والخيرية. وفي عام 2016، شكّلت مساهمات الجهات المانحة ضمن لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي 99% من إجمالي إيرادات المساهمات في الموارد العادية. واعتبارًا من 15 أيار/مايو 2017، تلقى صندوق الأمم المتحدة للسكان 170 مليون دولار في صورة تعهدات رسمية لصالح الموارد العادية في عام 2017.

الجدول 3:

نسبة مساهمات التمويل المشترك والموارد العادية من إجمالي المساهمات، للفترة 2012-2017



ملاحظة: بيانات عام 2017 مجرد توقعات وهي عرضة للتغير.

13. على مدار الخمس سنوات الماضية، كانت نسبة مساهمات موارد التمويل المشترك أكبر من مساهمات الموارد العادية في إجمالي المساهمات التي تلقاها صندوق الأمم المتحدة للسكان. 55% (2012)؛ و52% (2013 و2014)؛ و59% (2015)؛ و58% (2016) (راجع الجدول 3). وكحال الصناديق والبرامج الأخرى التابعة للأمم المتحدة، يسعى صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى الحد من الأموال ذات التخصيص العالي والحفاظ على وجود توازن بين الموارد العادية وموارد التمويل المشترك. في عام 2016، كانت 83 بالمائة مما تم تلقيه من التمويل المشترك موجهة لبرامج التمويل غير المواضيعي، مقابل 13 بالمائة للصناديق الاستثنائية المواضيعية. وقُدِّمت بعض هذه الموارد كتعهدات قصيرة الأجل لعام أو عامين؛ مما قوّض جهود صندوق الأمم المتحدة للسكان الساعية إلى الحفاظ على الإطار المؤسسي القوي اللازم لدعم مهمتها، لا سيما في ظل انخفاض الموارد العادية.

14. تواصل وحدة إدارة الأموال غير الأساسية التابعة للصندوق (والتي تأسست في شباط/فبراير 2015) تقديم التوجيه الاستراتيجي الذي يضمن توزيع الموارد غير الأساسية لتشجيع أوجه التأثير حاسمة الأهمية مع الموارد الأساسية، وهذا دعماً لمهمة الصندوق. وهذا يعزز المواعمة والتكامل والشفافية في عمليات صنع القرار وكذلك المساءلة في إدارة الموارد غير الأساسية وتوحيد الممارسات المطبقة مع جميع الأموال غير الأساسية التي لها عنصر توزيعي¹. وتعمل الوحدة مع شُعب المقر الأخرى لتيسير مجموعة من التغييرات الاستراتيجية في عمليات إدارة الأموال الفردية غير الأساسية، كما تكيف الدروس والممارسات الجيدة من أجل زيادة الكفاءة والفعالية.

15. في كانون الأول/ديسمبر 2016، صدرت سياسة جديدة لإدارة الأموال غير الأساسية، وُصِّحت فيها الإجراءات الخاصة بالأموال غير الأساسية التي يتلقاها المقر والمكاتب الإقليمية ويتم توزيعها على الوحدات الأخرى في صندوق الأمم المتحدة للسكان. وقُدِّمت السياسة، من بين أمور أخرى، توزيع الأموال غير الأساسية باستخدام نظام تخصيص للأموال غير الأساسية قائم على مبادئ معايير شفافية صنع القرار وآلية استعراض برنامجية ومالية قوية وطلبات تمويل وعمليات اعتماد واضحة المعالم تعكس الطبيعة التحفيزية للأموال غير الأساسية وعملية رصد ومراقبة جيدة التوثيق وأدوار ومسؤوليات محددة بوضوح.

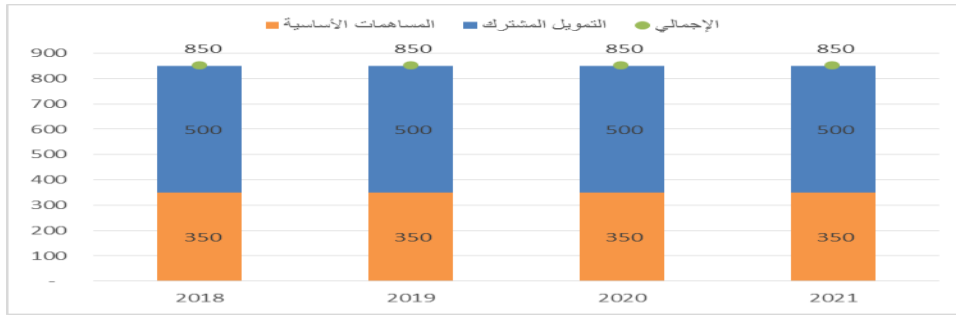
¹ توزع الأموال غير الأساسية المستلمة في المقر أو على مستوى المكاتب الإقليمية، فيما بعد على وحدة أو عدة وحدات بصندوق الأمم المتحدة للسكان وفقاً لأحد نظم تخصيص الأموال غير الأساسية المحددة سلفاً.

ب. أهداف المساهمات في الخطة الإستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2018-2021

16. تبلغ الأهداف المتوقعة لمساهمات الخطة الإستراتيجية للفترة 2018-2021 ما قيمته 3,400 مليون دولار، منها 1,400 مليون دولار للموارد العادية و2,000 مليون دولار لموارد التمويل المشترك (الجدول 4). وتعتمد تقديرات إجمالي الإيرادات على مستوى واقعي من التوقعات يستند إلى مشاركة الجهات المانحة والمؤشرات الأولية الخاصة بها وتحليل بيئة التمويل والمصادر المحتملة للأموال، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية واتجاهات المساهمات. ومع مراعاة منظور متعقل وائتماني في وضع سيناريو واقعي للفترة 2018-2021، تتماشى التوقعات مع الميزانية المتكاملة للفترة 2018-2021. أدرج صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضاً مؤشرات يعينها لقياس جهود تعبئة الموارد. وفي حين أن الأهداف تتسم بالحذر، ما زالت جهود تعبئة الموارد التي يبذلها الصندوق طموحة؛ فأى موارد إضافية سيتم حشدتها بما يتجاوز هذه الأهداف سيتم استخدامها لتحسين تنفيذ برامج الصندوق.

الجدول 4:

أهداف إيرادات المساهمات في الخطة الإستراتيجية للفترة 2018-2021



17. استرشاداً باستعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات وبالحوار الدائر مع أعضاء المجلس التنفيذي، يواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان تحسين نظمه وتعزيز برامج التوعية والاتصالات به، فضلاً عن طرائق وآليات التمويل المتاحة لدعم البلدان المستفيدة من البرامج بأكثر الطرق فعالية، مع التسليم بوجود احتياجات وتحديات وفرص مختلفة. ويبحث الصندوق أشكالاً أخرى لتلقي الدعم من مصادر متنوعة لزيادة حشد الموارد بما يتجاوز أهداف الخطة الإستراتيجية هذه للفترة 2018-2021.

ج. نظرة إجمالية على المساهمات في موارد التمويل المشترك

18. بلغ إجمالي إيرادات مساهمات التمويل المشترك لعام 2016 ما يعادل 480 مليون دولار. ويمثل هذا انخفاضاً بنسبة 16% عن إيرادات مساهمات عام 2015 التي بلغت 574 مليون دولار. ولكن زادت إيرادات التمويل المشترك من بعض النواحي في عام 2016 (بدرجة تخطت مستويات 2015)، ولا سيما في برنامج الإمدادات بصندوق الأمم المتحدة للسكان (3%) والمساعدات الطارئة والإنسانية (33%). وطرأت انخفاضات كبيرة في إيرادات المساهمات من حيث التحويلات بين المنظمات (39%) ومساهمات البلدان في البرامج المخصصة لها (35%). ولكن زاد عدد البلدان التي تقدم مساهمات إلى البرامج المخصصة لها (من 18 إلى 24)، وكذلك عدد اتفاقات التمويل المشترك الجديدة (من 333 في عام 2015 إلى 341 في عام 2016).

الجدول 5:

المساهمات في موارد التمويل المشترك بصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2015-2016

(بوحدة المليون دولار)

2016	الجهات المانحة	2015	الجهات المانحة
116	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	169	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
109	التحويلات بين المنظمات والأمم المتحدة*	148	التحويلات بين المنظمات والأمم المتحدة*
42	كندا	58	كندا
33	الولايات المتحدة الأمريكية	45	الولايات المتحدة الأمريكية
24	المفوضية الأوروبية	32	السويد
18	السويد	18	المفوضية الأوروبية
17	اليابان	16	اليابان
16	سويسرا	7	الدنمارك
11	أستراليا	7	النيجر
11	بلجيكا	6	شركة نوبل إنرجي إي جي ليميتد
83	دول أخرى	69	دول أخرى
480		574	

ملاحظة: لا تشمل الأرقام (أ) التحويلات إلى الإيرادات الأخرى لتسديد الرسوم الضريبية و(ب) مرتجعات الجهات المانحة و(ج) استرداد التكلفة غير المباشر. تشمل جميع الأموال المتلقاة من آليات التمويل المشترك (البرامج المشتركة والصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين) والتحويلات الثنائية من منظمات الأمم المتحدة.

19. زاد حجم المساهمات في موارد التمويل المشترك في عام 2016 التي تخصصها عشرة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (أستراليا وأيسلندا وإيطاليا واليابان وجمهورية كوريا ولوكسمبورغ والنرويج والبرتغال وإسبانيا وسويسرا)، وأربعة من البلدان المستفيدة من البرامج (بوتسوانا والبرازيل ولبنان والأوروغواي) وبلد ليس عضواً في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (السعودية). وقدمت سبع عشرة من الدول الأعضاء تعهدات في عام 2016 (خلافًا لعام 2015): أنغولا والنمسا وبلجيكا وجمهورية الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية الدومينيكان والسلفادور وغينيا الاستوائية وفنلندا والغابون وغواتيمالا واندونيسيا وليبيريا وعمان وباراغواي وسوازيلاند وطاجيكستان.

مساهمات التمويل المشترك من التحويلات بين منظمات الأمم المتحدة

20. أتى قرابة الربع من إجمالي إيرادات مساهمات التمويل المشترك لعام 2016 التي بلغت 480 مليون دولار (أي 109 ملايين دولار، 23%) من خلال التحويلات بين منظمات الأمم المتحدة (راجع الجدول 5)، وتآلف من التحويلات بين الوكالات والأموال المستلمة كمشراكة في آليات التمويل الجماعي المشترك بين الوكالات. ولكن إيرادات 2016 هذه المستلمة من 17 كياناً من كيانات الأمم المتحدة انخفضت بمقدار 39 مليون دولار عن عام 2015 الذي بلغت فيه 148 مليون دولار.

21. ضمن إجمالي الإيرادات العائدة من التحويلات بين منظمات الأمم المتحدة، ورد مبلغ قدره 60 مليون دولار للتصرف فيه في إطار البرامج المشتركة والصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين، منها 23 مليون دولار مستلمة من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ.

22. يواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان الاضطلاع بدور نشط في برامج التمويل المشترك بين الوكالات، بما في ذلك الإشراف على آليات التمويل الجماعي وتنسيقها وتنفيذها. وفي عام 2016، تلقى الصندوق 18 مليون دولار للبرامج المشتركة والصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين التي كان الصندوق وكيلها الإداري. وهذه هي الأموال المودعة نيابةً عن جميع كيانات الأمم المتحدة المشاركة، ولا يُسجل منها إيرادات في صندوق الأمم المتحدة للسكان سوى ذلك الجزء من المساهمات الموزع على الصندوق ليكون تحت نطاق تنفيذه (راجع المرفق الثاني المتوفر عبر الإنترنت للاطلاع على تفاصيل بالمبالغ المستلمة من المانحين في عام 2016 للبرامج المشتركة والصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين التي كان الصندوق وكيلها الإداري).

23. يواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان بناء حوافز برنامجية ومالية مشتركة قوية مع كيانات الأمم المتحدة من أجل مجالات النتائج التي تستفيد من أوجه التآزر بين الوكالات. وكطريقة تيسر لا التنفيذ المشترك فحسب، بل الحصول على مساهمات من المانحين تكون مخصصة على نحو ضئيل ومرنة ويمكن التنبؤ بها أيضًا، فإن آليات التمويل الجماعي وغيرها من آليات التمويل المشترك بين الوكالات تؤدي دورًا تكميليًا للمساهمات العادية والصناديق المواضيعية الخاصة بالوكالات في إستراتيجية تمويل الصندوق.

24. من الأمثلة البارزة على آليات التمويل الجماعي والعمل المشترك لتيسير التقدم المحرز على نطاق واسع ما يلي: (أ) البرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة بشأن تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والذي يديره الصندوق (منذ عام 2008)؛ و(ب) صندوق الصحة الإنجابية وصحة الأم والرضيع والطفل الذي يشترك في إدارته وتنفيذه الصندوق ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية. وقد أنشئ الصندوق الصحي في أواخر عام 2013 استجابة للإستراتيجية العالمية للأمين العام للأمم المتحدة لصحة المرأة والطفل وحركة "كل امرأة، كل طفل" لزيادة فرص الحصول على الخدمات المنقذة للحياة، بما في ذلك الأجهزة الطبية والأدوية الأساسية، التي تعالج بفعالية ما يمكن تجنبه من الأسباب الرئيسية للوفاة أثناء الحمل والولادة والطفولة في البلدان ذات الأولوية. وييسر الصندوق تقديم الدعم المنسق للبلدان ذات الأولوية، كما حشد حتى الآن مساهمات إجمالية قدرها 186,2 مليون دولار (2014-2017).

مساهمات التمويل المشترك من حكومات البلدان المستفيدة من البرامج

25. ما زالت مساهمات التمويل المشترك التي تقدمها حكومات البلدان المستفيدة دعمًا للبرامج المخصصة لها تشكل جزءًا كبيرًا من إجمالي الإيرادات. ففي عام 2016، تم توقيع اتفاقات قيمتها 23,3 مليون دولار، مقارنةً بما وصل إلى 36 مليون دولار في عام 2015، وهو ما يعادل انخفاضًا قيمته 12,7 مليون دولار (الجدول 6). وفي عام 2016، قُطعت أضخم التعهدات من جانب السلفادور (8 ملايين دولار)؛ وليبيريا (3,3 ملايين دولار)؛ وغواتيمالا (2,6 مليون دولار)؛ وجمهورية الكونغو الديمقراطية (2,5 مليون دولار)؛ ونيجيريا (1,3 مليون دولار)؛ وجمهورية الكونغو (مليون دولار)؛ والبرازيل (0,7 مليون دولار)؛ وإندونيسيا (نصف مليون دولار)؛ وكولومبيا (نصف مليون دولار)؛ والأوروغواي (نصف مليون دولار). قطع 15 بلدًا آخر تعهدات أيضًا في عام 2016 دعمًا للبرامج المخصصة لها: الجزائر وأنغولا وبوتسوانا وتشاد وجمهورية الدومينيكان وغينيا الاستوائية والغابون ولبنان وماليزيا والمكسيك وعمان وباراغواي وساو تومي وبرينسيب وسوازيلاند وطاجيكستان. ومن ضمن الطرائق الناشئة لتلقي مساهمات التمويل المشترك من حكومات البلدان المستفيدة من البرامج، التمويل كجزء من المنح أو القروض الصادرة من البنوك الإنمائية. ويوفر الملحق الثالث المتوفر عبر الإنترنت تفاصيل حول هذه المساهمات. وتمشيًا مع خطة عمل أديس أبابا وأهداف التنمية المستدامة، يدعو الصندوق الحكومات إلى زيادة مساهماتها في التمويل المشترك باعتبارها تكملة مهمة لقاعدة الموارد العادية.

الجدول 6:

مساهمات البلدان المستفيدة في البرامج المخصصة لها

(بوحدة المليون دولار)

2016	الجهات المانحة	2015	الجهات المانحة
8.0	السلفادور	7.0	النيجر
2.5	جمهورية الكونغو الديمقراطية	5.2	مالي
3.3	ليبيريا	4.5	بوركينافاسو
2.6	غواتيمالا	3.9	كوت ديفوار
1.3	نيجيريا	3.5	نيجيريا
1.0	الكونغو	3.5	تشاد
0.5	إندونيسيا	2.1	كولومبيا
0.5	كولومبيا	2.0	موريتانيا
0.7	البرازيل	1.7	سيراليون
0.5	الأوروغواي	1.0	تركمانستان
2.4	دول أخرى	1.7	دول أخرى
23.3	الإجمالي	36.0	الإجمالي

المفوضية الأوروبية

26. في عام 2016، بلغ إجمالي إيرادات مساهمات التمويل المشترك من المفوضية الأوروبية 23,8 مليون دولار (18 مليون دولار في عام 2015). وركزت الأنشطة على دعم البرامج الوطنية الصحية الإنجابية والجنسانية ومشاريع تعداد السكان والدراسات الاستقصائية السكانية الأخرى، فضلاً عن التدخلات الإنسانية، ولا سيما في سياق أزمة سوريا والعراق. ووقع صندوق الأمم المتحدة للسكان خمس اتفاقات جديدة لتقديم المساهمات مع المديرية العامة للتنمية والتعاون الدولي بالمفوضية الأوروبية. وتتعلق هذه الاتفاقات بأمن سلع الصحة الإنجابية من خلال المساهمة في برنامج الإمدادات بصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومشروع إقليمي لمنع تفضيل الأبناء واختيار الجنس المتحيز جنسانياً، ودراسة استقصائية وطنية للسكان المهاجرين في جمهورية الدومينيكان، فضلاً عن المساهمات في البرنامج العالمي المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة لتعجيل وتيرة الإجراءات الرامية إلى القضاء على زواج الأطفال والبرنامج المشترك بينهما كذلك بشأن بتر/تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. وتم توقيع خمس اتفاقات مساهمات جديدة مع المديرية العامة للمعونة الإنسانية والحماية المدنية بالمفوضية الأوروبية، دعماً في المقام الأول للتدخلات الشاملة للصحة الإنجابية والتدخلات في مجال التصدي للعنف الجنساني من أجل اللاجئين السوريين في مصر والأردن وتركيا، والسكان المشردين داخلياً في سوريا والعراق.

د. التمويل المواضيعي

27. تعدّ الصناديق الاستثمارية المواضيعية الثلاثة بصندوق الأمم المتحدة للسكان صناديق مانحين جماعية داخلية تهدف إلى دعم تحقيق النتائج في إطار الخطة الإستراتيجية للصندوق. وهي تدعم البرامج المعتمدة في مجالات عمل الصندوق في البلدان ذات الأولوية وتعزز نهجاً متماسكاً يتلاءم مع الخطط والميزانيات الوطنية. وتتيح إمكانية التنبؤ بالموارد في الصناديق المواضيعية فرصة فريدة لتوسيع نطاق البرامج للمساعدة في تلبية الاحتياجات غير الملباة. وقد أنشأ الصندوق حتى الآن ثلاثة صناديق مواضيعية من أجل ما يلي: (أ) برنامج الإمدادات بصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ و(ب) صحة الأم؛ و(ج) ناسور الولادة (المدمج بشكل برنامجي في الصندوق الاستثماري لصحة الأم). ويشارك الصندوق، بالتعاون مع شركائه، في جهود التوعية الرامية إلى تعزيز المساهمات في هذه الصناديق، وفقاً لاستعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات وإستراتيجية صندوق الأمم المتحدة للسكان لتعبئة الموارد.

برنامج الإمدادات بصندوق الأمم المتحدة للسكان

28. ظل برنامج الإمدادات بصندوق الأمم المتحدة للسكان يشكل أداة رئيسية لتنفيذ إستراتيجية المنظمة لتنظيم الأسرة ويسهم في تحقيق أهداف تنظيم الأسرة لعام 2020. ويعدّ برنامج الإمدادات بصندوق الأمم المتحدة للسكان البرنامج الوحيد بالأمم المتحدة المكرس لتنظيم الأسرة، كما أنه أكبر مزود لوسائل منع الحمل المتبرع بها في العالم. ويواجه البرنامج الحاجة إلى زيادة توافر واستخدام اللوازم الأساسية للصحة الإنجابية دعماً لتنظيم الأسرة والخدمات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، ولا سيما للنساء والفتيات الفقيرات والمهمشات. ويوفر البرنامج مجموعة من التدخلات المجمعّة لضمان الاستدامة والمساهمة في التنمية المنصفة والشاملة؛ وهي دعم البيئات التمكينية؛ وتحسين كفاءة التوريد؛ وتحسين فرص الحصول على خدمات الصحة الإنجابية، بما في ذلك خدمات تنظيم الأسرة؛ وتعزيز القدرات والنظم الوطنية.

الجدول 7:

إيرادات المساهمات في التمويل المشترك لبرنامج الإمدادات بصندوق الأمم المتحدة للسكان، لفترة 2016-2015، اعتبارًا من 31 كانون الأول/ديسمبر 2016

(بوحدة المليون دولار)			
2016	الجهات المانحة	2015	الجهات المانحة
66.61	المملكة المتحدة	74.10	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
4.00	مؤسسة بيل ومليندا غيتس		وأيرلندا الشمالية
3.20	المفوضية الأوروبية	0.20	أسيانيا
1.90	أستراليا	0.10	الجمعية الأمريكية لدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان
1.15	كراون اينجت ليمتد	0.03	ليختنشتاين
0.43	لوكسمبورغ		
0.21	أسيانيا		
0.10	الجمعية الأمريكية لدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان		
0.05	البرتغال		
0.01	ليختنشتاين		
77.67		74.43	الإجمالي

29. في عام 2016، وفر برنامج الإمدادات بصندوق الأمم المتحدة للسكان وسائل منع الحمل الحديثة بما يكفي لدعم ما يزيد عن 12,5 مليون امرأة في أكثر من 46 بلدًا من البلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من ارتفاع معدلات وفيات الأمهات والاحتياجات غير الملباة لتنظيم الأسرة. وتستطيع وسائل منع الحمل هذه تقادي ما يقدر بـ 7,1 ملايين حالة حمل غير مقصودة؛ و20000 حالة وفاة للأمهات؛ و126000 حالة وفاة للأطفال؛ و2,2 مليون حالة إجهاض غير آمنة. ويواصل البرنامج أيضًا توفير خدمات تنظيم الأسرة للنساء والفتيات في الحالات الإنسانية فضلاً عن توفير أدوية عالية الجودة لإنقاذ حياة الأمهات.

30. تمكنت البلدان التي يدعمها برنامج الإمدادات بصندوق الأمم المتحدة للسكان من زيادة معدلات انتشار وسائل منع الحمل، وإنشاء سلاسل توريد أقوى للإمدادات الصحية الإيجابية، وزيادة توافر خيارات وسائل منع الحمل وأدوية العناية بصحة الأمهات. وفي عام 2016، راجع البرنامج تركيزه الإستراتيجي لتعزيز قدرته على تقديم الدعم الموجه إلى المناطق والبلدان، مع زيادة التركيز على تعزيز سلاسل توريد السلع الصحية الإيجابية وعلى العمل مع الحكومات لإنشاء دراسات جدوى حول التمويل المحلي المستدام لخدمات تنظيم الأسرة.

31. بلغ مجموع إيرادات المساهمات التي تم حشدتها لبرنامج الإمدادات بصندوق الأمم المتحدة للسكان في عامي 2015 و2016 ما يعادل 74,4 مليون دولار و77,7 مليون دولار على التوالي (الجدول 7). غير أنه نظرًا للتغيرات الأخيرة في بيئة المعونات وزيادة عدد النساء في سن الإنجاب، يواجه البرنامج فجوة في التمويل تبلغ 700 مليون دولار على الأقل للفترة 2017-2020.

32. يمكن أن يعني نقص التمويل أن برنامج الإمدادات بالصندوق لن يكون قادرًا على تلبية الطلب المتزايد على وسائل منع الحمل المأخوذة بشكل متعمد لتنظيم الأسرة؛ وهذا يعني أنه بحلول عام 2020 قد يكون هناك 80 مليون حالة حمل غير مقصودة إضافية، و31 مليون حالة إجهاض غير آمنة، و225000 حالة وفاة للأمهات، و1,3 مليون حالة وفاة لحديثي الولادة. وستواجه نظم الرعاية الصحية تكاليف إضافية يبلغ مجموعها 4 مليارات دولار بحلول عام 2020. وتشمل الجهود التي يبذلها صندوق الأمم المتحدة للسكان وشركاؤه لمعالجة هذه الفجوة الكبيرة في التمويل سلسلة من الأحداث الرفيعة المستوى لإشراك المانحين والبلدان المستفيدة من البرامج، بما في ذلك مؤتمر قمة تنظيم الأسرة لعام 2017.

33. منذ إنشاء برنامج الإمدادات بصندوق الأمم المتحدة للسكان في عام 2007، تلقى دعمًا من مجموعة متنوعة من المانحين: أستراليا وكندا والدنمارك وفنلندا وفرنسا وأيرلندا وليختنشتاين ولوكسمبورغ وهولندا والنرويج والبرتغال وإسبانيا والسويد والمملكة المتحدة، وكذلك كاتالونيا-إسبانيا، والمفوضية الأوروبية، ومؤسسة بيل ومليندا غيتس، ومؤسسة صندوق الاستثمار للأطفال، ومؤسسة وينسلو، والمساهمات الخاصة (بما في ذلك تلك المقدمة عبر الإنترنت).

الصندوق الاستئماني لصحة الأم

34. يهدف الصندوق الاستئماني لصحة الأم إلى دعم الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة والرفاه، والذي يركز على أهداف تقلل من وفيات الأمهات وحديثي الولادة وتحسين فرص حصول الجميع على خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية؛ والهدف 5 المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. ويركز الصندوق على خمسة مجالات تدخل ذات أهمية حاسمة: (أ) رعاية التوليد في الحالات الطارئة ورعاية المواليد الجدد؛ و(ب) الموارد البشرية الصحية، ولا سيما من خلال برنامج القابلات؛ و(ج) نظام مراقبة وفيات الأمهات والتصدي لها؛ و(د) الوقاية والعلاج من ناسور الولادة والإدماع الاجتماعي للناجين (المدعوم أيضًا من خلال صندوق منفصل)؛ و(هـ) تقديم الدعم للشابات الأمهات للمرة الأولى. ويدعم الصندوق البلدان في تنفيذ برامج قوية لرعاية صحة الأمهات، وتتبع النتائج، وتعزيز تأثير الحشد والتنسيق، وتحسين تعريف وفيات الأمهات والتصدي الاستباقي لها لتفادي الوفيات المستقبلية التي يمكن الوقاية منها.

الجدول 8:

إيرادات المساهمات في التمويل المشترك للصندوق المواضيعي لصحة الأم للفترة (2015-2016)،
اعتبارًا من 31 كانون الأول/ديسمبر 2016

(بوحدة المليون دولار)

2016	الجهات المانحة	2015	الجهات المانحة
0.10	آيسلندا	1.30	لوكسمبورغ
0.24	لوكسمبورغ	0.80	ألمانيا
0.03	بولندا	0.07	الجمعية الأمريكية لدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان
0.37	الإجمالي	2.17	الإجمالي

35. في عام 2016، تلقى 39 بلدًا (من البلدان ذات المعدلات المرتفعة لوفيات الأمهات) دعمًا من الصندوق الاستئماني لصحة الأم من أجل توسيع نطاق برامج رعاية صحة الأمهات الشاملة، بما في ذلك برامج القابلات، والقضاء على الناسور، وخدمات رعاية التوليد في الحالات الطارئة ورعاية المواليد الجدد، ومراقبة وفيات الأمهات والتصدي لها، والشابات الأمهات للمرة الأولى.

36. اعتبارًا من عام 2016، تلقت أكثر من 550 مدرسة لتعليم القبالة الدعم من الصندوق الاستئماني لصحة الأم في شكل كتب وأدوات تعليمية وتدريب لمعلمي القبالة، كما أن أكثر من 97 في المائة من البلدان المستفيدة من الصندوق لديها الآن مناهج تدريبية تتماشى مع معايير الكفاءة العالمية للاتحاد الدولي للقابلات ومنظمة الصحة العالمية. وقد ساعد الصندوق في تدريب وتثقيف أكثر من 80000 قابلة منذ عام 2009؛ إذ تلقت نحو 9000 قابلة التدريب في عام 2016 وحده (بما في ذلك تدريب على الرعاية الأساسية للتوليد في الحالات الطارئة، وتنظيم الأسرة، والرعاية الأساسية للمواليد الجدد، والتعليم، ومهارات القيادة والإرشاد). واستفادت أكثر من 3000 قابلة من مشروع تجريبي مبتكر للتعليم الجوال أطلق في عام 2016 في 22 موقعًا نائيًا ريفيًا تدريجيًا في إثيوبيا وتنزانيا. ونتيجة لجهود حشد الدعم القوية التي بذلها الصندوق الاستئماني لصحة الأم، أدرجت القبالة الآن في الموارد البشرية الوطنية للإستراتيجيات الصحية في أكثر من 90 في المائة من البلدان المستفيدة من الصندوق البالغ عددها 39 بلدًا. وبدعم من الصندوق أيضًا، أطلق صندوق الأمم المتحدة للسكان مبادرة عالمية لإشراك قادة القبالة الشباب من 30 بلدًا.

37. بلغ مجموع إيرادات المساهمات التي تم حشدها في عامي 2015 و2016 مبلغ 2,2 مليون دولار و0,37 مليون دولار على التوالي. وبالإضافة إلى المانحين المبيينين في الجدول 8، كانت حكومة السويد أكبر مانح للصندوق الاستئماني لصحة الأم؛ إذ ساهمت بمبلغ 56,2 مليون دولار في عام 2013 لمدة 3 سنوات (من 2014 إلى 2016).

حملة القضاء على الناسور

38. تعدّ حملة القضاء على الناسور مبادرة عالمية يقودها وينسقها صندوق الأمم المتحدة للسكان وتهدف إلى جعل ناسور الولادة من الحالات النادرة في البلدان النامية كما هو الحال في العالم الصناعي. وقد أطلق الصندوق وشركاؤه في عام 2003 الحملة من أجل رفع مستوى الوعي بمأساة حقوق الإنسان والرعاية الصحية هذه المهملة بشدة. وتجمع الحملة بين منات الوكالات الشريكة على الصعيد العالمي والمجتمعي والوطني؛ وهي عاملة في أكثر من 50 بلدًا في أرجاء أفريقيا وآسيا والدول العربية وأمريكا اللاتينية، بما في ذلك جميع البلدان التي يدعمها الصندوق الاستئماني لصحة الأم. وترتكز الحملة على ثلاثة مجالات رئيسية للتدخل: الوقاية والعلاج وإعادة الإدماج الاجتماعي والمتابعة.

الجدول 9:

إيرادات المساهمات في التمويل المشترك لحملة القضاء على الناسور (2015-2016)،
اعتبارًا من 31 كانون الأول/ديسمبر 2016

(بوحدة المليون دولار)

2016	الجهات المانحة	2015	الجهات المانحة
1.50	لوكسمبورغ	0.01	الجمعية الأمريكية لدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان
0.05	أستراليا	0.09	آيسلندا
0.03	جنرال إلكتريك للرعاية الصحية	0.24	لوكسمبورغ
		0.03	بولندا
1.58	الإجمالي	0.37	الإجمالي

39. قام صندوق الأمم المتحدة للسكان وحملة القضاء على الناسور بدور محوري في الدعوة العالمية للقضاء على الناسور. ففي عام 2016، قاد الصندوق جهود إنشاء رؤية جديدة جريئة للأمم المتحدة للقضاء على الناسور في غضون جيل (والتي أعلنت في اليوم الدولي للقضاء على ناسور الولادة، بتاريخ 23 أيار/مايو 2016). وقد لعبت الحملة دورًا مهمًا في تشكيل وإنتاج تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن تكثيف الجهود للقضاء على ناسور الولادة، وفي تأييد تمرير قرار من الجمعية العامة يحمل توقيع 135 من الدول الأعضاء. وقد دعم الصندوق أكثر من 85000 عملية جراحية لعلاج الناسور منذ إطلاق الحملة في عام 2003 حتى عام 2016 (مع دعم أكثر من 15000 عملية جراحية في عام 2016 وحده) - مما مكن عددًا لا يحصى من النساء والفتيات من استعادة حياتهن وصحتهن وألمهن وكرامتهن. وفي حين أن أغلبية تمويل حملة القضاء على الناسور تأتي من الصندوق الاستئماني لصحة الأم، فإن مجموع إيرادات المساهمات التي تم حشدتها في عامي 2015 و2016 بلغ 0,37 مليون دولار و1,58 مليون دولار على التوالي (الجدول 8).

5. المساهمات في صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة الإنسانية

40. في عام 2016، قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان مساعدات لإنقاذ الحياة إلى 11,4 مليون شخص - معظمهم من النساء والفتيات والشباب - في 55 بلدًا. فقد قَدِمَ الدعم إلى 2488 مرفقًا صحيًا يوفر الرعاية التوليدية الطارئة لضمان الولادة الآمنة في 38 بلدًا، فضلًا عن 741 مرفقًا يقدم المساعدة إلى الناجيات من الاغتصاب في 33 بلدًا. ودعم الصندوق كذلك 481 عيادة متنقلة و485 مكانًا آمنًا للنساء والفتيات في الحالات الإنسانية. وجرى تدريب ما يقرب من 10000 من المتطوعين والميسرين الشباب على الصحة الإنجابية الجنسية والعنف الجنساني. وبالنظر إلى ديناميات الأزمات الإنسانية في العالم اليوم، فإن 40 في المائة من البلدان التي قدم فيها الصندوق الدعم الإنساني على مدار السنتين الماضيتين كانت اقتصادات متوسطة الدخل.²

41. زاد التمويل الإنساني لصندوق الأمم المتحدة للسكان من 116 مليون دولار في عام 2015 إلى 155 مليون دولار في عام 2016؛ أي زيادة قدرها 34 في المائة. وهو ما يمثل 32 في المائة من مجموع مساهمات التمويل المشترك المسجلة في عام 2016 (20 في المائة في عام 2015). وفي عام 2016، تلقى صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضًا دعمًا

² شملت قائمة البلدان (حسب بيانات البنك الدولي لعام 2016) التي قدم فيها الصندوق الدعم الإنساني في عامي 2015 و2016 البلدان المتوسطة الدخل التالية: الكاميرون وكوت ديفوار والكونغو وجيبوتي ومصر وفيجي وغواتيمالا ونيجيريا وموريتانيا وميانمار وباكستان وفلسطين والفلبين والسودان والجمهورية العربية السورية وأوكرانيا وفانواتو واليمن، فضلًا عن بلدان الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط التالية: العراق والأردن ولبنان وتركيا.

عينًا قيمته حوالي 1,3 مليون دولار من أربعة من شركائه في مجال الموظفين الاحتياطيين من خلال نشر موظفين إلى 12 مكتبًا قطريًا تابعًا للصندوق استجابة لحالات الطوارئ الإنسانية.

42. تعد طرائق التمويل الإنساني المشترك للأمم المتحدة، مثل الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ وصناديق التمويل الجماعي القطرية، حاسمة الأهمية لتنفيذ الاستجابة الإنسانية في صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ فقد تم تلقي تمويل إجمالي من خلال مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بلغ 16,1 مليون دولار في عام 2015 و35,2 مليون دولار في عام 2016. وشملت الجهات المانحة الإنسانية الأخرى في عام 2016 كندا (32,2 مليون دولار)؛ والولايات المتحدة الأمريكية (29,1 مليون دولار)؛ والمفوضية الأوروبية (17 مليون دولار)؛ والسويد (11 مليون دولار)؛ واليابان (8,1 ملايين دولار)؛ والدنمارك (3,8 ملايين دولار)، والنرويج (3 ملايين دولار)؛ والسعودية (3 ملايين دولار)؛ وأستراليا (مليون دولار)؛ والمملكة المتحدة (1,1 مليون دولار)؛ وهولندا (1,1 مليون دولار)؛ والنمسا (مليون دولار). وبالإضافة إلى ذلك، قام الصندوق بحشد 3 ملايين دولار من صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام (2,4 مليون دولار في عام 2015).

و. المساهمات من القطاع الخاص

43. كان العام الماضي عامًا محوريًا لمشاركة الصندوق في الشركات الإستراتيجية. فقد واصلت المنظمة السعي إلى تحقيق مشاركة رفيعة المستوى وفعالة مع أصحاب المصلحة من خلال إطار إستراتيجي متماسك. ويدرك الصندوق أن الشركات حاسمة الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ولترسيخ وتأسيس العلامة التجارية للصندوق؛ وبالتالي يعتمد على مجموعة متنوعة من الشركاء، بما في ذلك شركاء من قطاع الشركات والمؤسسات والبرلمانيين والأوساط الأكاديمية والمؤسسات العلمية ومنظمات المجتمع المدني والأفراد ومبادرات أصحاب المصلحة المتعددين ذات عمليات التعاون المصمم خصيصًا (راجع المرفق الرابع عبر الإنترنت).

44. قام الصندوق، من خلال شركائه، بحشد التمويل والمساهمات العينية التي بلغت قيمتها 13,7 مليون دولار من القطاع الخاص في عام 2016؛ مما مثل زيادة قدرها 24 في المائة عن عام 2015. وفي عام 2016، وقّع الصندوق 73 اتفاقًا مع 53 شريكًا (مقارنة بما وصل إلى 61 اتفاقًا مع 45 شريكًا في عام 2015). وقد ساعدت بعض الشركات في تمويل برامج الصندوق على نحو أكثر فعالية أو حشد الدعم لحقوق وصحة النساء والمراهقات.

45. في عام 2016، أدت الشركات الجديدة مع المؤسسات والشركات العالمية والأفراد إلى مضاعفة قدرة المنظمة على دعم مبادرات إنقاذ الحياة من خلال "حملة الولادة الآمنة حتى في بؤر التوتر" (زيادة الوعي بشأن الاحتياجات العاجلة غير المليئة ومواطن ضعف النساء الحوامل في النزاعات وفي أعقاب الكوارث الطبيعية)، في حين ساعدت شركات أخرى مع المؤسسات الأكاديمية صندوق الأمم المتحدة للسكان على النهوض بخطة التنمية المستدامة. وشارك الصندوق أيضًا مع القطاع الخاص في برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات وفي مبادرات تسويق ذات صلة بالقضايا مع شركات تكنولوجيا معلومات لوضع نظم لمراقبة البيانات وجمعها لتعزيز فعالية مكاتب الصندوق.

46. تم تعزيز الشركات على الصعيد القطري. ففي كينيا، على سبيل المثال، أنشأ صندوق الأمم المتحدة للسكان، مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة والقطاع الخاص، مبادرة الشراكة مع القطاع الخاص في مجال الصحة في عام 2016 لتحسين الرعاية الصحية للنساء والأطفال؛ وفي ليبيريا والنيجر، دعمت مؤسسة دولية برامج الصندوق للفتيات المراهقات.

3. حوار المجلس التنفيذي بشأن قضايا التمويل

حوار التمويل واتجاهاته

47. كجزء من حوار الصندوق المستمر مع المجلس التنفيذي، فإنه يطلع الدول الأعضاء بصفة دورية على قضايا التمويل والإجراءات ذات الصلة وحالة الإيرادات. ويواصل الصندوق تسليط الأضواء على أهمية مساهمات الموارد العادية، ولكنه يبيّن أيضًا قدرته على مواصلة الاتجاه الصاعد في تحقيق إيرادات التمويل المشترك بصورة مستدامة وفعالة.

48. في عام 2016، شارك صندوق الأمم المتحدة للسكان مع المجلس التنفيذي في ثلاثة حوارات غير رسمية حول التمويل لتقديم معلومات محدّثة عن التقدم المحرز في إستراتيجية تعبئة الموارد، وبصورة أكثر تحديداً، آثار نقص التمويل.

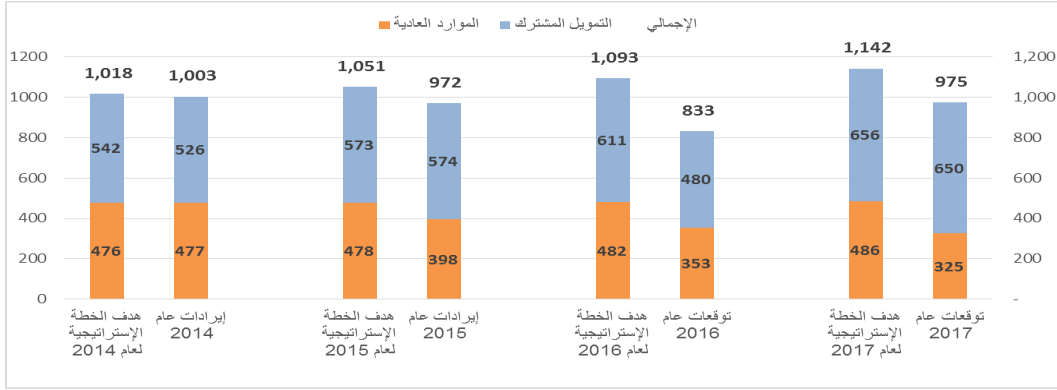
49. في سياق خطة عام 2030 وتطور مشهد الشراكة والتمويل الإنمائي، يهدف الصندوق إلى توضيح وإبراز أهمية مهمته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بطريقة تيسر طرائق التمويل المرنة والقابلة للتنبؤ. ولا تزال مسألة الموارد العادية ومبادئ التمويل المرن الذي يمكن التنبؤ به لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها محور المناقشات الجارية داخل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجالس التنفيذية المعنية للصناديق والبرامج.

50. كما أكد من جديد في مقرر المجلس التنفيذي 2015/18، فإن تأمين التمويل الذي يمكن التنبؤ به هو حجر الزاوية لنجاح برامج صندوق الأمم المتحدة للسكان التي تسهم في نجاح خطة عام 2030. غير أن توقعات التمويل لا تزال تشكل تحديًا للدول الأعضاء وصندوق الأمم المتحدة للسكان على حد سواء في عام 2017، كما كان الحال خلال السنتين السابقتين. ويتعرض صندوق الأمم المتحدة للسكان، بصفته منظمة طوعية التمويل، إلى عواقب تغير البيئة المالية العالمية، بما في ذلك تقلبات أسعار الصرف؛ مما يضعف القدرة على التنبؤ الدقيق بسيناريوهات الدخل. ولذلك يواجه الصندوق

تحديات في إمكانية التنبؤ كل عام، لا سيما وأن عددًا قليلاً من المانحين الرئيسيين قد تمكن من الالتزام بالتمويل متعدد السنوات.

الجدول 10:

إيرادات المساهمات مقابل أهداف الخطة الإستراتيجية، للفترة 2014 – 2017 اعتبارًا من 15 أيار/مايو 2017



ملاحظة: تم إعداد توقعات عام 2017 اعتبارًا من 15 أيار/مايو 2017 بناءً على التعهدات التي وقّعت عليها الجهات المانحة والمؤشرات والاتجاهات السابقة المتعلقة بها. ولا يزال هذا خاضعًا للتغيير مع توفر المزيد من المعلومات من الجهات المانحة.

51. بلغ مجموع الموارد اللازمة لتحقيق الخطة الإستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2014-2017، على النحو الوارد في خطة الموارد المتكاملة الأصلية للفترة 2014-2017 (DP/FPA/2013/14) والتي اعتمدها المجلس التنفيذي، ما قيمته 4,304 مليون دولار، منها 1,922 مليون دولار في صورة موارد عادية و2,382 مليون دولار في صورة موارد تمويل مشترك. فيما يتعلق بالفترة 2014-2017، بلغ مجموع إيرادات المساهمات المتوقع 3,784 ملايين دولار (اعتبارًا من 15 أيار/مايو 2017) - وهو ما مثل عجزًا قدره 520 مليون دولار (12 في المائة) عن هدف الخطة الإستراتيجية لمجموع المساهمات البالغ 4,304 ملايين دولار (الجدول 10).

52. وفي عام 2016، انخفض مجموع إيرادات المساهمات (833 مليون دولار) بمبلغ 260 مليون دولار (24 في المائة) عن هدف الخطة الإستراتيجية للمساهمات لعام 2016 البالغ 1,093 مليون دولار. ويعزى ذلك إلى تخفيضات مساهمات بعض المانحين الرئيسيين نتيجة لتغيير الأولويات والتقلب المالي العالمي والوطني، بما في ذلك أسعار صرف العملات الرئيسية غير المواتية مقابل الدولار الأمريكي. ويمكن أن ينتج عن مجموع الإيرادات المتوقعة لعام 2017 وقدره 975 مليون دولار فجوة عامة في التمويل قدرها 167 مليون دولار (15 في المائة) عن هدف الخطة الإستراتيجية البالغ 1,142 مليون دولار. ويرجع السبب الرئيسي وراء ذلك إلى قرار أحد كبار مانحي صندوق الأمم المتحدة للسكان بوقف تقديم الدعم المالي للصندوق. ومقارنةً بإيرادات المساهمات لعام 2016 التي بلغت 833 مليون دولار، فإن الانخفاض المتوقع في إيرادات المساهمات لعام 2017 يبلغ 142 مليون دولار (17 في المائة). واعتبارًا من 15 أيار/مايو 2017، بلغت توقعات إيرادات المساهمات لموارد التمويل المشترك 650 مليون دولار، سجّل منها حتى الآن إيرادات بقيمة 205 ملايين دولار؛ في حين بلغت توقعات إيرادات المساهمات للموارد العادية 350 مليون دولار، سجّل منها حتى الآن 170 مليون دولار.

53. التحديات التي تواجه التمويل القابل للتنبؤ والمتناسب لبرامج الصندوق ليست جديدة. فالصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية وتنظيم الأسرة وصحة الأمهات تعاني من نقص التمويل على الصعيد العالمي لفترة طويلة. ويدعو الصندوق أعضاء المجلس التنفيذي والدول الأعضاء الأخرى إلى زيادة مساهماتهم في الصندوق، أكثر من أي وقت مضى، لدعم أعماله المنقذة للحياة والتحويلية لصالح النساء والفتيات وتمكين الشباب في جميع أنحاء العالم. كما يدعو الصندوق إلى استثمارات من جانب المانحين والدول الأعضاء، ولا سيما لصالح الموارد العادية للصندوق، لأن هذه الموارد تكفل الوصول العالمي للصندوق وتخفض تكاليف المعاملات؛ كما أن لها أهمية كبيرة في مواكبة الطلبات المتزايدة على خدماته تشبهاً مع خطته الإستراتيجية للفترة 2018-2021؛ ولأن هذا يحافظ على وجوده العالمي، بما في ذلك في الحالات الهشة.

54. كان من الممكن أن تكون فجوة التمويل لعام 2017 بالنسبة للموارد العادية أكبر من ذلك بكثير (أكثر من 25 مليون دولار) لولا مبادرة "هي تقرر"، وهو مؤتمر نظم في بروكسل في الثاني من آذار/مارس 2017 لدعم الصحة الإنجابية

الجنسية والحقوق الإنجابية. ويبلغ مجموع التبرعات المتعهد بها والمعلن عنها لصندوق الأمم المتحدة للسكان في مؤتمر "هي تقرر" 36,6 مليون دولار (13,4 مليون دولار للموارد العادية و23 مليون دولار للتمويل المشترك).³ وسينطلق الصندوق على أساس إعلانات الدعم المشجعة تلك في هذه المبادرة المهمة.

إستراتيجية صندوق الأمم المتحدة للسكان لتعبئة الموارد

55. تواصل إستراتيجية تعبئة الموارد في الصندوق، التي رحب بها المجلس التنفيذي في المقرر 2015/18، توجيه جهود الصندوق المنسقة لتعبئة الموارد. وتمشيًا مع إستراتيجية تعبئة الموارد، واصل الصندوق جهوده ليس فقط لتأمين قاعدة مانحي برامجه بل لتوسيع نطاقها أيضًا، وكذلك لإيجاد حوافز وآليات مرنة لمستقبل مالي مستقر. وعند صياغة إستراتيجية تعبئة الموارد، قامت المنظمة بتحليل وتقييم بيئة التمويل العالمية والمعقدة والملينة بالتحديات؛ مما سهّل وضع إستراتيجية مستنيرة قائمة على الأدلة ما زالت قابلة للتكيف والتهيئة مع حالة التمويل الراهنة بصندوق الأمم المتحدة للسكان.

56. تلتزم المكاتب الإقليمية والقطرية التابعة للصندوق وتركز بدرجة أكبر من أي وقت مضى في عملية تحديد أهدافها السنوية لتعبئة الموارد، بما يتماشى مع هدف تعبئة الموارد المؤسسية للموارد العادية وموارد التمويل المشترك. وفي عام 2016، بلغت الإيرادات المسجلة في المكاتب الإقليمية والقطرية 364 مليون دولار، بما يمثل 76 في المائة من إجمالي إيرادات عام 2016 من موارد التمويل المشترك البالغة 480 مليون دولار. وتمثل هذه النسبة المرتفعة مؤشرًا على نجاح الجهود المنسقة لتعبئة الموارد في جميع أنحاء المنظمة، نتيجة لإستراتيجية تعبئة الموارد. أما المبلغ المتبقي وقدره 116 مليون دولار (24 في المائة) من مجموع موارد التمويل المشترك فكان موجّهًا لبرامج التمويل المواضيعي ومشاريع التمويل المشترك التي تدار في مقر صندوق الأمم المتحدة للسكان.

57. يلتزم الصندوق بتنفيذ إستراتيجية تعبئة الموارد لتوجيه النهج المطبّق على نطاق المنظمة في تعبئة الموارد، وتعزيز إعادة تنظيم الأعمال في المؤسسات، وتعزيز الشراكات الإستراتيجية الجديدة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والبرلمانيين والمنظمات الخيرية. ويسعى الصندوق إلى تحقيق التميز في إدارة الأموال وتحسين النظم المؤسسية على النحو الأمثل لتتبع المخصصات والنفقات وتحسين المساءلة، بما في ذلك تحديد الأهداف ورصدها.

جهود صندوق الأمم المتحدة للسكان لتحسين نوعية التمويل والنظم

58. يواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان دعوة الدول الأعضاء إلى إعطاء الأولوية للمساهمات غير المقيدة في الموارد العادية باعتبارها الطريقة الأكثر إستراتيجية وتسهيلًا للمعاملات في التمويل؛ لأن ذلك يتيح الاستثمار التنظيمي في الوظائف الحيوية والحضور العالمي ويدعم الوساطة المهمة للمنظمة في مجال السياسات والتوجيه المعياري وأدوار الدعوة إلى الاجتماعات في النهوض بخطة عام 2030. وتمشيًا مع مقرر المجلس التنفيذي 2016/18، وضع صندوق الأمم المتحدة للسكان واختير مسبقًا مع المساهمين الرئيسيين في الموارد العادية وثيقة "حالة أساسية" لإبراز قيمة الموارد العادية والنتائج الرئيسية المحققة بها خلال الفترة 2014-2015. وفي عام 2017، سيشجع الصندوق المزيد من دعم التمويل الأساسي من خلال إعداد تحديث سنوي تراكمي للحالة الأساسية لعامي 2017 و2018. وسيستكشف الصندوق أيضًا خيارات أخرى لزيادة توضيح أثر إجراءات الصندوق الممولة من خلال الموارد العادية.

59. بعد تمويل الموارد العادية، يسمح التمويل المشترك المرن المتعدد السنوات لصندوق الأمم المتحدة للسكان بتقليل تكاليف المعاملات إلى أقصى حد وتقديم برامج عالية الجودة بطريقة يمكن التنبؤ بها. وتحقيقًا لهذه الغاية، شجّع الصندوق بنشاط المساهمات الكبيرة المتعددة السنوات للبرامج الموجودة من قبل أو الأطر التي يوافق عليها المجلس. وبالمثل، بدأت خطط متواصلة للتمويل الجماعي الإستراتيجي الرئيسي والبرامج المشتركة بين الوكالات، مثل البرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة بشأن بنتر/تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية.

بوابة الشفافية والمبادرة الدولية للشفافية في المعونة

60. لا يزال صندوق الأمم المتحدة للسكان عضوًا نشطًا في المبادرة الدولية للشفافية في المعونة، بما يعزز النظم وأدوات التصور من أجل توفير إمكانية التتبع وتقديم تقارير أفضل عن الموارد العادية وغيرها من الموارد وما يترتب عليها من نتائج لاستخدام نظم المعلومات الحكومية الشريكة، وبوابات البيانات الواسعة النطاق بالأمم المتحدة، وبوابة الشفافية لدى الصندوق. وتنتج التحسينات المستمرة، بما في ذلك ترجمة الخطة الإستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى مفردات القطاع الدولي (لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وأهداف التنمية المستدامة، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية) لأصحاب المصلحة تحسين رصد وقياس وتنسيق الأنشطة الإنمائية عبر

³ تشمل قائمة البلدان التي أعلنت تبرعات لعام 2017 لصندوق الأمم المتحدة للسكان في مبادرة "هي تقرر" ما يلي: بلجيكا وكندا والدنمارك وأيسلندا وفنلندا ولوكسمبورغ والنرويج وهولندا والسويد. وتعهدت بلجيكا بتقديم مساهمات إضافية قدرها مليوني يورو سنويًا على امتداد السنوات الثلاث المقبلة (2018-2020).

وكالات التنمية، بما يتماشى مع التزامات "الصفقة الكبرى" وخطة 2030. وستشمل التحسينات المستقبلية لبوابة الشفافية التصورات التي تسلط الضوء على الروابط في نتائج ونفقات صندوق الأمم المتحدة للسكان حسب البلد والمنطقة والجهة المانحة.

61. اعترافًا بالحاجة إلى استحداث نظم أفضل لتيسير توافر البيانات والقدرة على التحليل المتصل بالتمويل الإنمائي وجمع معلومات عن المانحين، خصص فرع تعبئة الموارد التابع للصندوق موارد بشرية لتعزيز هذه المجالات ذات الأهمية الحاسمة لدعم تحليل تدفق الموارد وحشد الدعم وتعبئة الموارد والاستفادة من التمويل الإضافي لخطة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

نوافذ وفرص التمويل الإضافية

62. واصل صندوق الأمم المتحدة للسكان الاضطلاع بدور نشط في مناقشات الأمم المتحدة حول التمويل المشترك والتمويل على مستوى المنظومة، ودعم تعزيز قدرات الفرق القطرية على تعبئة الموارد، وتبسيط أدوات التمويل مع البنك الدولي والاتحاد الأوروبي، والمشاركة في التحالفات المواضيعية المتعددة الشركاء في تعبئة الموارد أو التركيز على الحشد، وإشراك القطاع الخاص.

63. في سياق الشراكات الإستراتيجية، لا يزال صندوق الأمم المتحدة للسكان في طليعة القائمين على إشراك البرلمانيين ومنظمات المجتمع المدني على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي دعمًا للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية وخطة عام 2030. وبصورة أكثر تحديدًا، زاد الصندوق من جهوده في حشد الدعم لتعزيز برامج تنظيم الأسرة، بما في ذلك برنامج الإمدادات بصندوق الأمم المتحدة للسكان، من أجل زيادة الدعم السياسي لتخصيص الموارد الكافية لبرامج الصندوق. وفي عام 2016 أيضًا، بدأ الصندوق المشاركة في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن العمل مع البرلمانيين.

64. زاد عدد المانحين لصندوق الابتكار التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان (الذي أنشئ في عام 2014) في عام 2016 (الدنمارك وفنلندا والمملكة المتحدة). ويستخدم الصندوق نتائج تقييم تكويني للبرنامج لتشكيل مرحلة ثانية أكثر طموحًا من شأنها أن ترسي الابتكار في الصندوق وتساعد على معالجة العقبات والفجوات في برامجه.

65. يعدّ صندوق الطوارئ التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان آلية تمويل داخلية تمول من الموارد العادية ونتيح للمكاتب القطرية بدء الاستجابة الإنسانية. وقد استخدم أيضًا لتمويل تدابير التأهب أو سد الاحتياجات الطارئة والدعم المسبق قبل أن تتاح مصادر التمويل الأخرى. ورغم التوسع المتواضع في صندوق الطوارئ على مر السنين، فإنه لا يزال صغيرًا بالنسبة للاحتياجات الإجمالية. وحتى لو تم تمويله بالكامل بمبلغ 10 ملايين دولار، فإن هذا التمويل سيمثل أقل من 5 في المائة من مجموع احتياجات التمويل الإنساني (التي تبلغ 308 ملايين دولار في عام 2017). ويعدّ تلقي أموال الجهات المانحة الإنسانية غير المخصصة مباشرة في صندوق الطوارئ طريقة تسمح لصندوق الأمم المتحدة للسكان بتخصيص الأموال حيثما تكون الاحتياجات أكبر. وهي أيضًا طريقة فعالة من حيث التكلفة نظرًا لأن صندوق الطوارئ لديه آلية مقررّة للتخصيص والإبلاغ. ويتماشى نهج التمويل هذا مع التزام "الصفقة الكبرى" بالحد من تخصيص التمويل الإنساني. وتعددت عدة جهات مانحة (النرويج وكندا على وجه الخصوص) بالاستثمار مباشرة في صندوق الطوارئ.

66. يهدف البرنامج الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان المعنون "منع وفيات الأمهات في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي" (الذي بدأ في تشرين الثاني/نوفمبر 2015) إلى الحد من الاحتياجات غير الملباة لتنظيم الأسرة عن طريق سد الفجوات الحرجة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية في 10 بلدان في المنطقة، استنادًا إلى افتراض أن هذه البرامج الإقليمية تهيئ فرصًا لتبادل المعرفة والتعلم بصورة نشطة واستحداث أفكار ابتكارية كان سيتم إغفالها بسبب الافتقار إلى الرقابة والتنسيق الإقليميين. ويستفيد صندوق الأمم المتحدة للسكان من النجاحات التي حققتها هذا البرنامج في السنة الأولى (بوصوله إلى عدد أكبر من مستخدمي خدمات تنظيم الأسرة عما كان متوقعًا) لتشجيع آليات التمويل الإقليمية المماثلة.

67. فيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، واصلت جهود الصندوق تعزيز التحالفات مع البلدان النامية للتعجيل بتنفيذ أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأهداف التنمية المستدامة. ومن الإنجازات المهمة الشراكة مع الصين، التي أرسلت برامج مبتكرة فيما بين بلدان الجنوب مما أسفر عن تعهدات شتى، منها مذكرة التفاهم الموقعة بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ووزارة التجارة الصينية (2016). وتهدف الشراكة إلى تعزيز النظم الصحية وتحسين توفير خدمات الأمومة والصحة الإنجابية المنقذة لحياة النساء والفتيات. وتشمل بعض أبرز التطورات الملموسة الإطلاق الرسمي لمركز التفوق للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال السكان والتنمية، وإنشاء لجنة تنسيق لمبادرة دعوة بيكين للعمل من أجل توسيع نطاق تبادل الحلول المبتكرة بشأن السكان والتنمية. ونتيجة لعمل المكاتب الإقليمية والقطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، يجري إنشاء ثلاثة مراكز إحصائية لتوفير التعاون فيما بين بلدان الجنوب لأغراض التعدادات والمجالات ذات الصلة في الرأس الأخضر والسنغال وجنوب أفريقيا؛ وتسترشد هذه المراكز بالمعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء كما تتلقى الدعم منه. كما اشترك الصندوق مع جامعة سانتا كاتارينا (البرازيل) في طريقة جديدة للتعاون ستمكّنه من توفير دورات تدريبية رسمية بشأن العنف العائلي.

توسيع قاعدة المانحين

68. من أولويات صندوق الأمم المتحدة للسكان المشاركة النشطة في تعزيز الشراكات مع البلدان المستفيدة من البرامج من أجل تمويل تحقيق النتائج. وقد زاد عدد البلدان المساهمة في برامجها القطرية من 18 بلدًا في عام 2015 إلى 24 بلدًا في عام 2016، على الرغم من أن مجموع المساهمات انخفض بمقدار 13 مليون دولار (27 في المائة) (من 36 مليون دولار في عام 2015 إلى 23 مليون دولار في عام 2016). وقد اتسع نطاق طريقة التمويل مناصفًا (الموافق عليها في مقرر المجلس التنفيذي 31/2013)، والتي تسمح سنويًا بتوفير مبلغ يصل إلى 100000 دولار كحافز لبلدان الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط والبلدان المرتفعة الدخل؛ فقد استخدمت في 12 بلدًا من البلدان المستفيدة من البرامج بتكلفة إجمالية وصلت إلى 1,1 مليون دولار في عام 2016، مقارنة بعام 2015 حيث استخدمت في 9 بلدان مستفيدة من البرامج بتكلفة إجمالية بلغت 0,7 مليون دولار.

69. كان من بين أكبر 20 مانحًا لإيرادات التمويل المشترك بصندوق الأمم المتحدة للسكان في عام 2016 شركاء مقدمين للموارد بخلاف الجهات المانحة التقليدية (الكيانات الجماعية لمنظمة الأمم المتحدة، والمفوضية الأوروبية، ومؤسسة بيل ومليندا غيتس، وجمهورية كوريا، والسلفادور، وليبيريا، والسعودية). ووقع الصندوق اتفاقات تمويل مشترك مع 102 من المساهمين في موارد التمويل المشترك، بما في ذلك الدول الأعضاء ومؤسسات القطاع الخاص، والشركات والمؤسسات. وفي إطار التحضير لجولة عام 2020 من تعادات السكان والمسكن، اشترك الصندوق في عدد من المفاوضات بشأن هياكل التمويل والمساهمات في العمليات التي تبدأ في عام 2017 وما بعده، فضلاً عن وضع تصور لأداة تمويل مواضيعي أوسع نطاقًا لمبادرات السكان والبيانات، وتوسيع صندوق الابتكار.

70. حافظ الصندوق خلال السنوات الماضية على مساهمات عدد كبير من الدول الأعضاء في الصندوق (135 في عام 2013 و132 في عام 2014 و133 في عام 2015). غير أنه في عام 2016، انخفض عدد المانحين إلى 123 بسبب تغير أولويات المانحين وعدم تحقق بعض المساهمات المخصصة لعام 2016 إلا في الربع الأول من عام 2017. وتمشيًا مع مقرر المجلس التنفيذي 18/2016، يعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على شن حملة جديدة (تحت اسم "مانحو صندوق الأمم المتحدة المائة والخمسين") من أجل التواصل مع جميع حكومات الدول الأعضاء لدعم الصندوق عن طريق تقديم أو زيادة مساهماتها كشركاء لدعم حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، وإعمال الحقوق الإنجابية، والحد من وفيات الأمهات، وإسراع وتيرة التقدم المحرز في خطة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

4. الاستنتاج

71. يقر صندوق الأمم المتحدة للسكان بأن تعبئة الموارد عملية ذات اتجاهين، وهو ملتزم بالبقاء شريكًا قويًا ومهمًا من حيث الكفاءة في إدارة الأموال وترجمتها على نحو فعال إلى نتائج. ويلتزم الصندوق بتحسين نظمته وبرامجه التوعوية والاتصالات الخاصة به، فضلاً عن الطرائق والآليات المتاحة لدعم البلدان المستفيدة من البرامج بأكثر الطرق فعالية، مع التسليم بوجود احتياجات وتحديات وفرص مختلفة.

72. إن استدامة الموارد أمر حاسم الأهمية بالنسبة لقدرة الصندوق على مواكبة الطلبات المتزايدة على خدماته في البلدان التي يعمل فيها، وإدماج خطة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إدماجًا كاملاً في الإستراتيجيات الإنمائية الوطنية، والحفاظ على ميزة المقارنة التي يحققها الصندوق لدعم تنفيذ خطة عام 2030. ويهدف صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى توضيح وإبراز أهمية مهمته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بطريقة تيسر تمويلًا لمهمته بأعلى درجات المرونة وقابلية التنبؤ قدر الإمكان.

73. ما زال مشهد التمويل محاطًا بالتحديات. وتدعو الخطة الإنمائية الجديدة وبيئة التمويل المتطورة إلى تفكير جديد وشراكات جديدة وطرق مبتكرة لممارسة الأعمال. وتعتمد قدرة الصندوق على تحقيق النتائج على قوة وتنوع قاعدة التمويل. إن وجود تدفقات نقدية يمكن التنبؤ بها ومستدامة أمر حاسم الأهمية للإدارة الفعالة للعمليات؛ ولهذا السبب، يشجع صندوق الأمم المتحدة للسكان جميع المانحين والدول الأعضاء على المساهمة في الصندوق، والوفاء بتعهدات المساهمات والجدول الزمني للتسديد في مواعيدها.

74. في حين يعترف الصندوق بالحاجة إلى التكيف مع واقع المستويات الحالية لتدفقات الإيرادات الأساسية وغير الأساسية، فإن الإستراتيجيات الرامية إلى تحقيق أقصى استفادة من كليهما لا تستبعد بعضها وتشكل في مجموعها حجر الأساس لإستراتيجية صندوق الأمم المتحدة للسكان لتعبئة الموارد. واستنادًا إلى الحوار والتعقيبات المستمرة مع الشركاء، يعمل الصندوق على تعزيز الحوافز للمساهمين الحاليين في الموارد الأساسية لمواصلة دعمهم القوي، ويعمل كذلك على جذب مساهمات جديدة. ويشمل ذلك إقامة شراكات أقوى بشأن المساهمات الأساسية، والتتبع الفعال لترجمة الموارد إلى نتائج ونقل دور الموارد الأساسية في تحقيق النتائج المهمة، والتركيز المستمر على الابتكار والقيمة مقابل المال.

75. بالنظر إلى الأهمية الحاسمة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام 2014 في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس بشأن تغير المناخ - والآثار المترتبة على الاستجابات العالمية والشاملة والمتكاملة - يحتاج صندوق الأمم المتحدة للسكان أكثر من أي وقت مضى، إلى تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به من أجل الاضطلاع بمهمته.

5. أركان القرار

76. قد يرغب المجلس التنفيذي فيما يلي:

- (a) الإحاطة علماً بتقرير مساهمات الدول الأعضاء وغيرهم في صندوق الأمم المتحدة للسكان وتوقعات الإيرادات لعام 2017 والأعوام اللاحقة (DP/FPA/2017/11)
- (b) والتشديد على أن الموارد العادية هي الأساس الوطيد لصندوق الأمم المتحدة للسكان وأنها ضرورية للمحافظة على الطابع المتعدد الأطراف والمحايد والعالمي لمهمته والاضطلاع بأعماله وتشجيعه على مواصلة حشد هذه الموارد إلى جانب الموارد التكميلية للصناديق والبرامج المواضيعية
- (c) وتشجيع جميع الدول الأعضاء على زيادة مساهماتها في الموارد العادية، لأسباب مهمة من بينها ضمان قدرة الصندوق على سد الفجوة الحرجة الحالية في الموارد الأساسية، بالإضافة إلى تشجيع البلدان القادرة على تقديم مساهمات خلال النصف الأول من العام على أن تفعل ذلك وأن تقدم تعهدات متعددة السنوات من أجل ضمان فعالية البرامج
- (d) وتشجيع حكومات جميع البلدان المستفيدة من البرامج على توسيع نطاق مساهماتها في البرامج المخصصة لها
- (e) وتأكيد حاجة صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى الدعم السياسي القوي وزيادة الدعم المالي، فضلاً عن الموارد العادية التي يمكن التنبؤ بها لتعزيز مساعدتها للبلدان ولدمج خطة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إدماجاً كاملاً في الأطر والإستراتيجيات الإنمائية الوطنية وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً ودعم البلدان في دفع عجلة خطة التنمية المستدامة لعام 2030.